دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق

الباحث

المدرس المساعد

رائد جواد كاظم الجناحي

The role 0f small projects for addressing the problem of unemployment in Iraq

Asst. Lecturer
Raed Jawad Kazem Al-Janahi
phone: 07811202875 ---- Email: raedj.kazem@uokufa.edu.iq

الملخّص :

الغرض من البحث لبيان دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة، لذا تتمحور مشكلة البحث في تفشي ظاهرة البطالة والإهمال المتعمد المتمثل في السياسات الحكومية لمعالجة المشاكل الاقتصادية، العراق يعاني من معدلات بطالة مرتفعة، ترتبط بعدة مؤشرات ومنها البطالة بين الشباب وبين حملة المؤهلات العلمية، وتعد المشروعات الصغيرة من اهم الاليات التي تسهم بنسبة كبيرة في التشغيل والحد من البطالة، نظرا لمرونتها في توفير فرص العمل في مجتمع الاعمال، فضلا عن دورها في التنمية الوطنية، واعتمادها على المبادرات الفردية. وهكذا يتأكد ان المشروعات الصغيرة يمكن إذا أحسن التوسع فيها واختيار أنشطتها ومواقع اقامتها وتطوير سبل تمويلها وتسويق منتجاتها وتكاملها مع المشروعات الكبيرة ان تكون أحد العوامل الرئيسية لخفض نسبة البطالة في العراق عن طريق خلق عدد كبير من فرص العمل المنتجة كأحد إنجازاتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اتبع البحث الأسلوب الوصفي، وقد توصل البحث الى ان المشروعات الصغيرة لها صفات تجعلها أكثر ملائمة للبيئة العراقية كانخفاض تكلفة رأس المال المستثمر وأنها مشروعات كثيفة العمل.

الكلمات الرئيسة: البطالة، المشروعات الصغيرة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروعات كثيفة العمل، انخفاض رأس المال المستثمر، العمالة، فرص العمل.

Abstract:

The purpose of the research is to show the role of small enterprises in tackling the problem of unemployment, so the research problem is centered on the widespread phenomenon of unemployment and intentional neglect represented by government policies to address economic problems, Iraq suffers from high unemployment, combined with several indicators, including unemployment among youth and scientific qualifications, small enterprises is one of the most important mechanisms that contribute a large proportion of employment and reduction of unemployment, due to the flexibility in employment in the business community, as well as its role in national development, and their dependence on individual initiatives.

So make sure that small businesses can be if the best expansion and selection of activities and sites set up and develop ways of financing marketing of their products and their integration with large-scale projects to be one of the key factors to reduce the unemployment rate in Iraq by creating a large number of productive employment as one of its achievements in the field of economic and social development, The research followed the descriptive method, and the research found that small projects have characteristics that make them more suitable for the Iraqi environment, such as the low cost of invested capital and that they are labor-intensive projects.

unemployment, small enterprises, Keys words:

economic and social development, labor-intensive projects, Decreased invested capital, Employment, Jobs chances.

المقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة دورا استراتيجيا في تشغيل الايدي العاملة من حيث الإنتاج والتشغيل والابتكارات التكنولوجية، ومن ثم تعد هذه المشروعات القوة الدافعة للأبداع والابتكار بالنسبة لمختلف فروع الإنتاج ومن ثم حل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأبرزها مشكلة البطالة التي تعد من اهم المشاكل العالمية التي تواجهها اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص، لعل هذه المشروعات الصغيرة الإنتاجية هي مصدر لتوفير فرص العمل الدائمة ومن ثم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول ومنها العراق. فالدول المتقدمة الاوربية واليابان والصين والولايات المتحدة الامريكية تعطي الدور المهم والاكبر لهذه المشروعات، لتحقيق أهدافها الاقتصادية واعتبارها اهم متطلبات التنمية الاقتصادية وبناء قاعدة إنتاجية وطنية واسعة، واحد وسائل القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن القول على ما سبق بأن هذا البحث محاولة لبيان الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة للقضاء على نسبة من البطالة ومشاركة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالإهمال الواضح للمشروعات الصغيرة التي تعتبر من الأنشطة الاقتصادية لخلق فرص العمل ومحاربة البطالة، والسؤال الذي يطرح هل المشروعات الصغيرة لها دور لمعالجة مشكلة البطالة؟

فرضية البحث:

تعمل المشروعات الصغيرة من بين النشاطات الاقتصادية التي يمكن ان تؤدي دورا حيويا ومساهما في تخفيف نسبة البطالة وخلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد في سوق العمل.

هدف البحث:

١-بيان واقع المشروعات الصغيرة.

٢-توضيح سبل المعالجة لمشكلة البطالة في العراق.

٣-التعرف على معوقات المشروعات الصغيرة في العراق.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستطلاعي في معرفة نسبة البطالة والتي يمكن معالجتها بزيادة المشروعات الصغيرة لاستيعاب الاعداد المتزايدة الجديدة في كل سنة الى سوق العمل من خريجين وعمال ماهرين وغير ماهرين.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاث اقسام، فضلا عن المستخلص والمقدمة والاستنتاجات والتوصيات، وعلى النحو الاتي:

١-مفهوم واهمية المشروعات الصغيرة.

٢-بيان واقع المشروعات الصغيرة وواقع التشغيل فيها، وتوضيح مشكلة البطالة وانواعها واسبابها وسبل علاجها.

٤- معوقات المشروعات الصغيرة وسبل نجاحها.

اولا: المشروعات الصغيرة (المفهوم- الأهمية)

١- مفهوم المشروعات الصغيرة:

المشروع: هي مبادرة او فكرة او نشاط مؤقت لصنع منتج او بدء خدمة او الحصول على نتيجة فريدة من نوعها وغير متكررة [١]. اختلفت المعايير لتصنيف المشروعات الصغيرة، فالمشاريع الكبيرة في الدول النامية تعتبر صغير في دولة متطورة. فالمقياس الذي يمثل عدد العاملين يعتبر معيارا مهما لمعرفة المشروعات كلا حسب حجمها، ففي الولايات المتحدة الامريكية المشروع الذي يضم (١٠٠) عامل هو مشروع صغير، اما في كندا وإيطاليا واسبانيا فالمشروع الذي يضم (٢٠٠) عامل هو صغير، اما هذه الاعداد التي أشرنا اليها فهي تمثل مشروع كبير في الدول النامية ومن مساوئ هذا المشروع انه لا يأخذ بالاعتبار الاختلاف التكنولوجي في العملية الانتاجية اما في اليابان فيعتمد في تحديد المشروعات على رأس المال المستثمر فيها، المشروع الذي يمتلك رأس مال (٣٠٠مليون ين) مشروعات كبيرة، واقل من هذا فهو مشروع صغير[٢].

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة (تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها (٥٠-١٠) عامل فضلا عن ذلك ان هناك مقاييس للمقارنة بين حجم المشروعات، فمنها ما يعتمد على قيمة المبيعات السنوية، فالمشروع الصغير لا يحتاج الى رؤوس أموال ضخمة او تقنية متطورة ولا يحتاج الى هيكل تنظيمي كبير كالإدارة المباشرة لان التخطيط والتسويق والإدارة ذات طابع فردي واغلب الإدارة والعاملين هم من افراد العائلة وان صاحب المشروع هو المدير المباشر [٣].

وهنا تعريف اخر للمشروعات الصغيرة من معيار قيمة المبيعات السنوية (الحصة من السوق والارباح)، وهي أحد المعايير التي تميز المشروعات ولا سيما القدرة التنافسية

وحجم النشاط الاقتصادي في السوق، فضلا عن نوعية التكنولوجيا التي تستخدمها هذه المشروعات في الإنتاج فالكبيرة منها تستخدم تكنولوجيا حديثة، اما المشروعات الصغيرة فتستخدم تكنولوجيا بسيطة وأحيانا لا تستخدم تكنولوجيا كالصناعات الحرفية والصناعات الريفية كصناعة الحصران والمهاف والأدوات الزراعية الخشبية التي يحتاجها الفلاح للزراعة، وهناك معيار يحدد حجم المشروعات وهو الملكية والإدارة، فالمشروع الصغير يملك ويدار من قبل شخص واحد في الغالب ذات أسلوب اداري بسيط، والكبير بالعكس، وهناك معيار قانوني كون تلك المشروعات اما شركات تضامنية او عائلية [1].

تعد المشروعات الصناعية الصغيرة ذو أهمية في الاقتصاد العراقي لاسيما ملء الفراغ على مستوى المشروعات الصناعية ككل، ولها دورها في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية التكنولوجية والزراعية والصناعية والتجارية والبناء والتشييد ولها دور على مستوى الاقتصاد ككل، وخلق التنمية عبر رفع معدل الاستثمار بالموارد البشرية والمالية المتاحة مما يرفع معدل النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، ففي الاتحاد الأوربي يوجد (٢٠،٤) مليون مشروع صغير يعمل فيه (٨٠،٨) مليون عامل، اما في اليابان يوجد (٤،٥) مليون مشروع صغير يعمل فيه (٢٧،٧) مليون عامل، اما في الولايات المتحدة الامريكية يوجد نحو (٢٥،٤) مليون مشروع صغير يعمل فيه نحو (٦٨) مليون عامل حسب إحصاءات ٢٠٠٥ مما تؤكد البيانات السابقة على الدور الذي تلعبه تلك المشروعات في تشغيل الايدي العاملة وخلق فرص العمل لأغلب العاطلين عن العمل[2].

ان الاقتصاد يستطيع ان ينمو في ظل مستويات بطالة عالية، وهنا لا يوظف الموارد الموجودة فيه بكفاءة عالية وتكون هناك موارد معطلة، وهذه المشكلة موجودة في البلدان المتقدمة والنامية.

الا ان البلدان المتقدمة تنتشر فيها البطالة الاحتكاكية والبطالة الدورية، اما في البلدان النامية فتوجد جميع أنواع البطالة. ان الاقتصادات في الدول النامية فيها عدد من العاطلين مرتفع، الا انه لا يوفر فرص عمل لقوة العمل المتاحة، ان مشكلة العراق في عدم الاستقرار وليس في التشغيل، التي اثرت على نمو القطاعات الاقتصادية وعلى النمو الاقتصادي، وبالتالي قلة فرص العمل، لذا قامت الحكومات السابقة بتخفيف نسب البطالة عن طريق التوظيف في القطاع العام من دون ارتفاع في الإنتاجية بسبب

البطالة المقنعة، وهذا أدى بالحكومة الى زيادة الانفاق العام بدلا من توجه الحكومة نحو الانفاق الاستثماري على القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة ودعم والزراعة والصناعة والسياحة [١].

ان المشاريع الصغيرة لها أهمية في توفير فرص العمل والتشغيل. ان الاقتصاد العراقي يعاني من الضعف لأسباب متعددة، منها ضعف التنمية والتنوع الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي وذلك لاعتماده على الريع النفطي [٢]. وهنا صار لزاما على الدولة ان تتجه الى تنمية المشروعات الصغيرة الخاصة. استند العراق في عام ١٩٨٣ توضيحا للمشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تشغل من (٩-١) عامل، وتستثمر اقل من مليون دينار [٣]. ان قوة العمل في العراق عام ٢٠١٥ بلغت ٢١,٥ مليون عامل، أي ما نسبته ٦٠.٥٪ من مجموع السكان، وان القطاع العام وظف خمسة مليون منهم، بينهم ٣١٪ في الدفاع والداخلية[٤].

٢- أهمية المشروعات الصغيرة:

ان أهمية المشروعات الصغيرة تنبع من كونها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية ولاسيما زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات لخلق فرص العمل، فالمشروعات الصغيرة قادرة على تحسين مستوى النمو الاقتصادي حتى في البلدان الفقيرة، وتشير منظمة التنمية الصناعية الامريكية الى ان المشروعات الصغيرة تشكل ما نسبته ٧٠٪ من اجمالي مشاريع الاعمال التجارية العاملة في افريقيا، وتشير تقديرات البنك الدولي انسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي ٤٠٪، وان المشروعات القائمة في هذا القطاع تشكل نحو ٦٠٪ من حجم المشروعات العالمية[١].

ان أهمية المشروعات الصغيرة تنبع من كونها تخلق فرص عمل للعاطلين، ومضاعفة القيمة المضافة اذ تساهم هذه المشروعات بنسبة ٣٥٪ من القيمة المضافة التي يحققها الاقتصاد الياباني، وخلق علاقات تشابك بينها و بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وتشجيع روح الابداع والاختراعات واستغلال الموارد المحلية بأفضل صورة وتوسيع الأسواق وتنمية الموارد البشرية والتشغيل والتطور التقني والقدرة التنافسية [٢].

ان المنافسة لم تعد قاصرة على خفض تكاليف الإنتاج وحسب بل هناك عناصر أخرى إضافية مهمة مثل الجودة والسرعة والوقت وإدارة نطاق العمليات (الاعمال التي سيتم تنفيذها في المشروع الصغير) والمرونة في تلبية الطلب، ومفتاح النجاح في ذلك هو الابتكار الذي تجيده المشروعات الصغيرة، اذ ان الأخيرة ارتفع نشاطها واخذت تنافس

الشركات الصناعية العملاقة في بعض السلع والخدمات، ذلك لاستخدامها التطور التقني الحديث الذي انتج سلع عملية واقتصادية للسوق، ومضمون ذلك تشغيل وخلق فرص عمل إضافية للعاطلين نتيجة استخدام هذه المشروعات عدد كبير من العمال (مشروعات كثيفة العمل) [٣] .

يمكن اجمال أهمية المشاريع الصغيرة بالنقاط التالية:

١-خلق فرص عمل للعاطلين، اذ ان هذه المشروعات لا تحتاج الى مستوى عالي من الكفاءات والمهارات الإدارية والإنتاجية، كون تلك المشروعات تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، اذ ان ٩٠٪ من قوة العمل في الصين و٩٤٪ من قوة العمل في الهند تجذبهم هذه المشروعات [١].

٢-تعمل على انتاج سلع بديلة عن السلع المستوردة والتي تكلف الدولة العملات الصعبة، كما انها تنتج سلع تصديرية والتي تحصل الدولة منها على إيرادات من العملات الأجنبية فيقل العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم احداث فائض، كتلك السلع التي تنتجها بلدان شرق اسيا ٤٠٪ منها صادرات [٢].

٣-تجذب هذه المشروعات المدخرات المنخفضة لأنها تتميز بحجم رأس المال المحدود وانخفاض كلفتها وبساطة التكنولوجيا المستخدمة، فضلا عن قلة التكاليف الضرورية للتدريب لاعتمادها على نمط التدريب اثناء العمل، مقارنة بالمشاريع المتوسطة والكبيرة [٣].

٤-قدرتها على مواجهة الازمات والصعوبات الاقتصادية في فترة الركود الاقتصادي أي قدرتها على التكيف وفقا لحالات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته [٤].

٥-تعمل المشروعات الصغيرة على تزويد المشروعات الكبيرة بالسلع والخدمات التي تحتاجها مما يعزز التكامل الصناعي إذا تم توجيهها كمشاريع مساندة للمشروعات الكبيرة، كتعاقد شركة جنرال موتورز لإنتاج السيارات مع (١٦) ألف مشروع صغير يعمل فيه (١٠٠) ألف عامل لإمداد الشركة بكميات من الأجزاء التي تحتاجها في العملية الإنتاجية [١].

٦- قدرة المشروعات الصغيرة للنجاح اقتصاديا، ذلك لسهولة نقل المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، فضلا عن سهولة شحن السلع والمنتجات النهائية من تلك المشروعات الى السوق مما يعمل الى خفض كلف الشحن والنقل والإدارة، وهذا يعني قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والأسواق العالمية مما يعني وصولها الى عدد كبير من المستهلكين [٢].

ثانيا: واقع المشروعات الصغيرة في العراق:

من خلال ملاحظتنا للجدول(١) زيادة عدد المشروعات الصغيرة في محافظة بغداد والتي تأتي بالمرتبة الأولى حيث بلغت (١٢٠١٣) مشروع صناعي صغير وعدد العاملين فيها (٣٥٤١٦) عامل، وهذا يوضح العلاقة الطردية بين عدد المشروعات الصغيرة وعدد العاملين، فضلا عن زيادة عدد السكان في بغداد حيث بلغ (٧.٨٠٠) ألف نسمة، وهذا دليل كلما زادة عدد السكان زادة الطلب على السلع والخدمات، وهنا تزداد عدد المشروعات الصغير لتلبية الطلب المتزايد واشباع الحاجات، أي ان العلاقة طردية بين عدد السكان وعدد المشروعات، وتأتي محافظة البصرة في المرتبة الثانية في عدد المشروعات (٥٠٨٩) مشروع صغير وعدد المشتغلين (١٦٩٦٦)عامل وعدد سكان(٣.١٥٠) الف نسمة بنفس العلاقة الطردية الانفة الذكر، اما محافظة بابل فقد جاءت بالمرتبة الثالثة في عدد المشروعات (٤٦١٧)مشروع صغير وعدد المشتغلين(١١٥٩٧)عامل بعدد سكان(١.٩٥٠)الف نسمة، ثم تأخذ محافظة نينوى المرتبة الرابعة في عدد المشروعات(٣٥٢٩) وعدد المشتغلين (١٢٥٧٢)عامل وعدد سكان (٣.٧٠٠)الف نسمة، وهنا نلاحظ ان عدد المشتغلين في نينوى يفوق عدد المشتغلين في بابل، وهو امر لا يمكن قبوله لان العلاقة طردية بين المشروعات الصغيرة وعدد العاملين، يمكن تفسير هذا الامر بأن عدد السكان في نينوى هو ضعف السكان في بابل، هذا أدى الى زيادة نسبة البطالة في نينوى مما أدى الى زج العاملين في نفس عدد المشروعات الصغيرة (مشروعات صغيرة ثابتة العدد وزيادة عدد العاملين بزيادة عدد السكان الى سوق العمل) وهنا يتطلب زيادة في عدد المشروعات الصغيرة في نينوى لاستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل، فضلا عن ان بابل قد تستخدم تكنولوجيا متطورة نوعا ما فقلل عدد العاملين في المشروعات الصغيرة عكس نينوى. من خلال الأرقام انفة الذكر نلاحظ الاعداد الهائلة للمشتغلين في المشروعات الصغير ومن ثم تقليل نسبة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والاعداد الهائلة من الشباب الداخلين الى سوق العمل والذين يعتبرون قنبلة موقوتة في البلد، وهنا لابد للدولة من وضع خطة لزيادة حجم الادخارات الحقيقية بحيث تصبح المورد المهم التي كانت لأغراض استهلاكية حرة للاستعمال في أغراض إنتاجية، ولابد من وجود جهاز للتمويل والتسليف لهذه المشروعات بحيث يستطيع الراغبون بإقامتها والاستثمار فيها للحصول على الموارد المالية بكل سهولة ويسر دون التعقيدات الروتينية ولان الائتمان

المصرفي عامل رئيسي ومهم في العملية الإنتاجية وللمشروعات الصغيرة والتي تصب في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وهنا نؤكد من إعطاء الدور الأساسي لرأس المال لتطوير العملية التنموية ونعده جزء من الثروة التي تستخدمها الدولة في الإنتاج والذي يتألف من الأدوات الإنتاجية والعدد والآلات اللازمة في العملية الإنتاجية. يمكننا ملاحظة الزيادة السكانية في المحافظات من سنة ٢٠١١ -٢٠١٨، وكل زيادة سكانية يعني دخول اعداد جديدة الى سوق العمل، مما يتطلب توفير فرص عمل للداخلين الجدد ولا يمكن ذلك الا بدعم وزيادة المشروعات الصغيرة كحل أفضل لتخفيف نسبة البطالة.

الجدول (١) عدد المشروعات الصناعية وعدد المشتغلين في المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان لسنة مختارة (٢٠١١)، (٢٠١٨).

اسم المحافظة	عدد المشروعات	عدد المشتغلين	عدد السكان(مليون) نسمة ٢٠١١	عدد السكان(مليون) نسمة ٢٠١٨
نينوى	٣٥٢٩	١٢٥٧٢	٣.٧٠٠	٣.٨٠٠
كركوك	١٦٩٨	٥٥٧٣	١.٥٥٠	١.٦٠٠
ديالى	٢٣٩٢	٧١٥٢	١.٦٠٠	١.٧٠٠
الانبار	٣٣١٨	١٠٩٠٢	١.٧٠٠	١.٨٠٠
بغداد	١٢٠١٣	٣٥٤١٦	٧.٨٠٠	٨.٣٠٠
بابل	٤٦١٧	١١٥٩٧	١.٩٥٠	٢.٠٠٠
كربلاء	٣٢٨٣	١٠٥٧٦	١.٤٠٠	١.٥٠٠
واسط	٢٣٠٣	٧٩٣٦	١.٤٠٠	١.٥٠٠
صلاح الدين	١٣٦٣	٣٩٢٨	١.٦٠٠	١.٦٠٠
النجف	٢٢٧٢	٨٤٩٩	١.٧٥٠	١.٨٠٠
القادسية	١١٩١	٢٩٦٩	١.٤٠٠	١.٥٠٠
المثنى	١٤١٥	٤٢٩٨	١.١٠٠	١.٢٠٠
ذي قار	١٢٢٨	٣٤١٦	٢.١٠٠	٢.٢٠٠
ميسان	١٥٧١	٣٥٨٥	١.٨٠٠	١.٩٠٠
البصرة	٥٠٨٩	١٦٩٦٦	٣.١٥٠	٣.٣٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

١-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية (٢٠١٢) إحصاءات السكان والقوى العاملة، ص١٨. النشرة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٨.

٢-سكان العراق حسب الأمم المتحدة org/ar.www.un

من ملاحظتنا للجدول (٢) هناك زيادة في عدد المشروعات الصناعية الصغيرة للسنوات المختارة من ١٠٠٠٨ مشروع صناعي في عام ٢٠٠٥ الى ٤٧٢٨١ مشروع صناعي مقارنة بعام ٢٠١٠ والتي هي ١١١٣١ مشروع صناعي، كما يمكن ملاحظة الاعداد المتزايدة من المشتغلين في هذه المشروعات ٣٦٣٧٩ عامل عام ٢٠٠٥ الى ١٤٦٢١٠ عامل عام ٢٠١٢ أي ان هناك زيادة في عدد العاملين بلغت ١٠٩٨٣١ عامل وهذا العدد لا يمكن ان نقلل من أهميته لأنه يعتبر جيش من العاملين في هذه المشروعات، بمعنى ان هذه المشروعات خفضت من نسبة البطالة خلال هذه السنوات المختارة. اما سنة ٢٠١٣ نلاحظ انخفاض عدد المشروعات بسبب تقليل الدعم الحكومي لهذه المشروعات مع بداية مرحلة

التقشف الاقتصادي للدولة مع نسبة عالية من الفساد المالي والإداري، فضلا عن عدم الاستقرار الأمني، فانخفضت اعداد المشروعات الصغيرة الى ٢٧٦٩٤ مشروع مع انخفاض عدد العاملين الى ٩١٩٥٩ عامل [١].

تلعب الصناعات الصغيرة في العراق دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد العراقي من خلال الحيز الذي تُشغله على مستوى المشروعات الصناعية ككل. إذ بلغ مجموع المشروعات الصغيرة (١١١٣١) مشروعاً صناعيا في عام ٢٠١٠ حيث يشكل ما نسبته (٦٩ ٪) من إجمالي المشروعات الصناعية. أما نسبة العاملين في الصناعات الصغيرة فقد شكل حوالي (١٦ ٪) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في العراق إذ بلغ مجموع العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة (٣٦٨٩٨) عاملاً وذلك رغم الدعم المحدود وغير الفعال لنمو وتطور هذا القطاع المهم سواء من خلال تذليل العقبات أو مراقبة جودة الإنتاج أو زيادة القدرة الإنتاجية أو دعم قدرة هذه الصناعات على منافسة مثيلاتها الأجنبية. إذ أدى هذا الإهمال إلى انحسار دورها في عملية التنمية والتطور واعتمادها على ما متاح من مستلزمات إنتاج محلية وأدى هذا الواقع الى أن تنحصر الصناعات الصغيرة عموماً في مجالات صناعية ضيقة ومحدودة مثل صناعة المنتجات الغذائية والطباعة والنشر وصناعة منتجات المعادن اللافلزية. ان غياب النظرة السياسية للحكومات المتعاقبة وعدم الاهتمام بالقطاع الصناعي والذي يعتبر المرتكز الأساسي لبناء الأسس المادية القوية للاقتصاد والتحرر من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية ومن خلال تلك النتائج نلاحظ تراجع عدد المشروعات خلال فترة ٢٠١٠ ويعزى سبب ذلك الى ان القطاع صناعي ابتليه بتركة ثقيلة من المشكلات الاقتصادية ولديه معضلات اقتصادية اخرى بسبب الحروب والسيطرة المركزية للدولة مما ادى الى ضعف مساهمة القطاع الخاص في نمو الاقتصاد العراقي، وتتمثل هذه التركة بالتخلف الصناعي وتهالك البنية التحتية. أما بعد عام ٢٠٠٣ وما خلفه الاحتلال من آثار على الاقتصاد العراقي وبالأخص القطاع الصناعي فواجه هذا القطاع تحديات تتمثل بعدم وجود سياسة اقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة [٢].

يمكن توضيح عدد المشروعات الصغيرة واستيعابها لعدد من المشتغلين، مما يجعلها مصدرا لا يستهان به لخلق فرص العمل لعدد كبير من الشباب الجدد والخرجين الجدد الداخلين الى سوق العمل، محقق انخفاض حتى ولو بسيط في نسبة البطالة في العراق. يمكن توضيح ذلك لعدد من المشروعات الصناعية الصغيرة وعدد المشتغلين لسنوات مختارة وكما يلي:

جدول رقم (٢) يبين عدد المشروعات الصغيرة والمشتغلين في العراق لسنوات مختارة (٢٠٠٥-٢٠١٣):

السنوات	عدد المشروعات الصغيرة	عدد المشتغلين	متوسط عدد المشتغلين لكل مشروع (عامل)
٢٠٠٥	١٠٠٠٨	٣٦٣٧٩	٣.٦
٢٠٠٦	١١٦٢٠	٤٦٤٩٤	٤
٢٠٠٧	١٣٤٠٦	٥٣٦٧٩	٤
*٢٠٠٨	-	-	-
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	٢٧٧٨٠	٢.٦
٢٠١٠	١١١٣١	٣٦٨٩٨	٣.٣
٢٠١١	٤٧٢٨١	١٤٥٣٨٥	٣
٢٠١٢	٤٣٦٦٩	١٤٦٢١٠	٣.٣
٢٠١٣	٢٧٦٩٤	٩١٩٥٩	٣.٣

المصدر:

-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشأة الصناعية الصغيرة للفترة (٢٠١٣-٢٠٠٥).

❖ لا توجد بيانات تخص سنة ٢٠٠٨.

ثالثا: واقع التشغيل في المشروعات الصغيرة في العراق المعوقات وسبل العلاج:

١-واقع التشغيل في المشروعات الصغيرة:

عانى ولازال الاقتصاد العراقي يعاني من النتائج السلبية للتحول المفاجئ من الاقتصاد المركزي الاشتراكي الى أخر حر ومفتوح بعد العام ٢٠٠٣، ومن النتائج السلبية منها فشل العديد من المشاريع الصغيرة والتي تمثل القاعدة الاساسية للقطاع الخاص الذي يُعد الاساس لاقتصاد السوق الحر، إن نجاح هكذا مشروعات مرتبط بعوامل كثيرة منها التمويل المالي والاستقرار الامني والسياسي، الا إن العامل الحقيقي والذي هو التمويل قد يكون موجود من خلال السياسات الحكومية ومبادراتها للقطاع الزراعي والصناعي، وحتى الاستقرار الأمني نجد إن مناطق كثيرة كان وضعها الأمني ومازال جيد نسبياً.

اذ تبين الاحصاءات بأن معدل النمو السنوي المركب للقطاع الخاص للمدة من (٢٠٠٩-٢٠٠٦) كان نحو (٢٢٪) مقارنة بنمو القطاع العام الذي بلغ نحو (٣٠٪) للفترة نفسها [١]. وهذا معناه إن القطاع العام مازال يتفوق على القطاع الخاص، والمفروض أن تكون الاولوية فيه للقطاع الخاص، فعلى الرغم من المبادرات لتنشيط القطاع الخاص والتي كان أخرها اطلاق مبلغ تريليون دينار في سنة ٢٠١٧ لتمويل المشاريع الصغيرة من

قبل البنك المركزي العراقي ما بين قروض صناعية وزراعية واسكان، الا أن دور المشروعات الصغيرة في خفض مستوى البطالة وتحقيق معدلات نمو عالية من شأنها الارتقاء بالواقع الاقتصادي للدولة غير واضح بسبب ارتفاع عدد العاطلين عن العمل والدليل على ذلك هي مظاهرات اول شهر أكتوبر واخره من البصرة الى بغداد لعام ٢٠١٩.

اذن ما هي الاسباب التي أوصلت الحال الى ما هو عليه، ان الاسباب تكمن في إن المشكلة لا تكمن في التمويل ذاته، بقدر ما هي متعلقة في ادارة هذا التمويل، فعلى سبيل المثال ليست العبرة من تمويل هكذا مشروعات هو تقليل نسبة البطالة بين الشباب، وانما ينبغي أن يكون لهذا التمويل اهداف استراتيجية بعيدة المدى وخطط مستقبلية، تتمثل في أن يكون هذا التمويل متجه نحو مشاريع قادرة على خلق قيمة مضافة للناتج المحلي وأن تدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأن تخلق حالة من التفاعل والتشابك الانتاجي بين المشروعات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة، هذا أولا.

اما ثانيا إطلاق هكذا برامج تمويل، لأبد أن يسبقه دراسة لنفسية وسلوك أفراد المجتمع فيما يخص ميولهم الاستهلاكية، فكما نعلم أن الفرد العراقي كان يعيش تحت ظل دولة ريعية، تعود فيها أن توفر الدولة له كل حاجاته، فالموظف سواء أنتج أم لم ينتج هناك راتب يستحصل عليه في نهاية كل شهر، فضلا عن ان المواطن العراقي لديه تبعية مقيته للحكومة كأن تخلق له فرص التعيين في الدوائر الحكومية وليس القطاع الخاص، وبالتالي فأن هناك اتجاه سلوكي ونفسي في أن لا يتقبل الشخص العراقي القطاع الخاص وأن يكون هدفه الوحيد هو العمل في القطاع الحكومي.

وهنا نتوصل بأن هذا السلوك الاقتصادي والاجتماعي نتج عنه حالة من الكسل لدى فئات المجتمع العراقي في خلق المبادرة وتحقيق ذاته بمجهوده وبحثه الشخصي، وبالتالي كيف نفكر أن نشركه في القطاع الخاص وهو غير مدرب فيه بالمرة، فضلا عن ان العراق دولة ريعية جعلته استهلاكياً أكثر مما هو انتاجي، اذ أن الاشخاص يذهبون باتجاه القروض الاستهلاكية حتى وإن كانت نسبة الفوائد أكثر من ١٠٪، وحتى القروض الانتاجية التي تخص القطاعات الاقتصادية كالقطاعات الصناعية والزراعية فأن المستفيدين منها اغلبهم لم يقم بتوجيهها نحو قنواتها الانتاجية الصحيحة، اذ اتجهت وخصوصا الزراعية نحو زواج احد افراد العائلة، او نحو البذخ الاستهلاكي (الاستهلاك الذاتي في الريف)، او حتى الذي حصل على قروض بعد ان تجاوز التشريعات

والقوانين وكثير من التعقيدات الإدارية الروتينية، والفوائد المرتفعة نسبيا، وانعدام البنى التحتية التي تدعم هكذا مشروعات صناعية ا م إسكان، فقد وجهها نحو مسارات هامشية أضاع الفرصة على الدولة لبناء قاعدة إنتاجية في المستقبل.

يمكن أن نبدأ بالتعليم في خلق جيل متعلم مهني قادر على اخذ زمام المبادرة في أصعب الظروف ولديه الامكانية في الاعتماد على نفسه وأن يكون ولديه القدرة في البحث والاكتشاف وصنع الفرص في الحاضر والمستقبل، فالتعليم الصحيح قادر خلق شخص انتاجي لا استهلاكي يقدر قيمة المال والادخار والاستثمار وقادر على مواجهة أسوء الظروف المعيشية وألا يبقى تابع للدولة في توفير حياة كريمة له. وهذا لا يكون الا من خلال بحث ودراسة سلوك الطلبة وتوجهاتهم واحتضان أفكارهم وابداعاتهم واعطاءهم الفرصة في التعبير عن أنفسهم وأن يتم اعطاءهم زمام المبادرة ولاسيما التشجيع والمشاركة مع المجتمع وذلك من خلال أن يقوم الطلبة بعمل مشاريع صغيرة أو طرح أفكار مشاريع وهم في مرحلة الدراسة والمشروع الامثل يحظى بالتمويل والتشجيع مع المتابعة، ستكون الجامعات والمعاهد لا مجرد مكان لنشر المعرفة والبحوث بل ستكون مكان لصنع وتطبيق هذه المعرفة وخلق مجتمع انتاجي لا استهلاكي، نلاحظ من خلال الرسم الاتي بأن المشروعات الصغيرة تركزت في العاصمة باعتبارها مدينة إدارية وتجارية واقتصادية ومحافظتي البصرة ونينوى باعتبارها مدن حدودية وتجارية، اما باقي المحافظات فحصلت على نسبة اقل للمشروعات الصغيرة وهذا دليل على عدم وجود خطط استراتيجية لبناء قاعدة إنتاجية من قبل الحكومة.

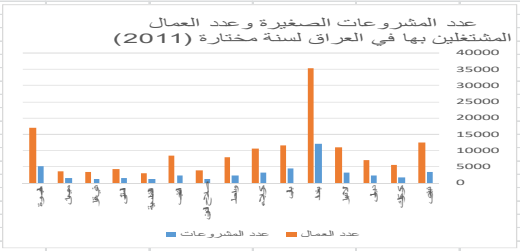

اسم المحافظة	عدد المشروعات	عدد العمال
نينوى	3529	12572
كركوك	1689	5573
ديالى	2392	7152
الانبار	3318	10902
بغداد	12013	35416
بابل	4617	11579
كربلاء	3283	10576
واسط	2303	7936
صلاح الدين	1362	3928
النجف	2272	8499
االقادسية	1191	2969
المثنى	1415	4298
ذي قار	1228	3416
ميسان	1571	3585
البصرة	5089	16966
المجموع	47272	132795

-المصدر للرسم والجدول رقم (٣) يبن عدد المشروعات وعدد العمال من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ مديرية الإحصاء الصناعي.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات التشغيل والبطالة ٢٠١٢.

نلاحظ من الرسم البياني أعلاه ان أكثر المشروعات الصناعية الصغيرة تتمركز في بغداد واكثر عدد العاملين فيها، وذلك بسبب زيادة نسبة عدد السكان في العاصمة وزيادة عدد المشروعات المتوسطة والكبيرة فيها والتي تعتبر موادها الأولية منتوجات المشروعات الصغيرة التي تعتبر مكملة للصناعات المتوسطة والكبيرة، فضلا عن زيادة الطلب على المشروعات الصغيرة من قبل السكان المستهلكين لمنتجات هذه المشروعات ، إضافة الى ان العلاقة طردية بين عدد المشاريع الصغيرة وعدد العمال وعدد المشروعات وعدد السكان، وهنا نلاحظ أيضا في الرسم البياني ان بغداد احتلت المرتبة الأولى لعدد المشاريع حيث بلغت اكثر من(١٢٠٠٠) مشروع صناعي صغير وبلغ عدد العاملين فيها اكثر من (٣٥٠٠٠) كما هو مبين في جدول رقم (٣)، وهذا دليل على ان كثرة المشروعات الصناعية الصغيرة في بغداد جعل قلتها في محافظة القادسية اوذي قار بسبب فعالية النشاط الاقتصادي في العاصمة بغداد باعتبارها تجمع لمدينة (عاصمة إدارية) أولا ومدينة اقتصادية وإدارية وتجارية ثانيا، مما جعل النشاطات الاقتصادية تتجه الى بغداد دون محافظة القادسية او ذي قار، وهذا دليل على عدم وجود خطط استراتيجية و قلة الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة في اغلب المحافظات الوسطى والجنوبية من قبل الحكومة وبالتالي وجود نسبة من البطالة في تلك المحافظات، عدا نينوى والبصرة باعتبارهما محافظتين تجاريين وحدودية اذ تنشط فيها حركة التجارة وكافة النشاطات الاقتصادية، فضلا عن الكثافة السكانية في هذه المحافظتين، لذلك ينبغي ان ندرس اهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وسبل علاجها وبالتالي تقديم الدعم المادي لتطوير تلك المشروعات التي تتسم بكثافة العمل وقلة رأس المال، لتخفيف نسبة البطالة في المحافظات التي تعاني من قلة المشر وعات الصغيرة .

٢-البطالة مفهومها انواعها:

أ-مفهوم البطالة: لقد عرفت منظمة العمل الدولية البطالة على انها الحالة التي يكون فيها الأشخاص القادرين على العمل وفي حدود سن العمل، ولا يعملون بأي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي المأجور، وجادون في الحصول على عمل ويقبلون بالأجر السائد، وقد اعتمدت المنظمة على العوامل التالية [1]:

-ان يكون الشخص مستعدا للعمل.

-ان يكون بانتظار عمل بأجر ولحسابه الخاص.

-ان يكون الفرد بدون عمل، أي لا يعمل لحسابه الخاص او مقابل اجر.

- ان يكون الفرد (ذكر او انثى) في سن العمل للسكان النشيطين اقتصاديا (قوة العمل).

-ان يكون الفرد قادر على العمل ويبحث عن عمل.

ب-أنواع البطالة:

تأخذ البطالة اشكالا متعددة حسب أسبابها مما يترتب عليه اختلاف الإجراءات لعلاجها، يمكن التمييز بين أنواع البطالة منها:

جدول رقم (٣) يبين أنواع البطالة واسبابها:

نوع البطالة	أسباب البطالة
البطالة الهيكلية	عدم توازن عرض العمل و الطلب
البطالة الدورية	الدورات الاقتصادية(ركود)
البطالة الاحتكاكية	انتقال قوة العمل من وظيفة الى أخرى
البطالة الموسمية	انخفاض الطلب الكلي(كساد)
بطالة العمالة الناقصة	عندما ينتج الفرد اقل من قدرته كالعمالة الماهر في قطاع يحتاج الى عمال غير ماهرة
البطالة المقنعة	عمال يأخذون اجر دون زيادة الإنتاج
البطالة التكنولوجية	تغيير أساليب الإنتاج و التكنولوجيا

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

(١) د. نزار سعيد العيسى، الاقتصاد الكلي، ط١، دار الحامد عمان، ٢٠٠٦، ص٢٤٨.

(٢) د. عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد ٣، جامعة القاهرة، كلية التجارة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٠٦.

Report, 2016, Iraq, Economy Profile 2016, Washington, The Inter national)4

Bank for Reconstruction and Development.

(٥) د. جلال شيخ العيد، قياس معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٩-٢٠١١)، مجلة الباحث، العدد ١١، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٢، ص٢٤.

(٦) فاطمة تركي نعمة، قياس إثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص٤٦.

(٧) فريال مشرف عيدان، مصدر سابق، ص٢٩.

٣-الأسباب العامة والمهمة التي تزيد من نسبة البطالة:

هناك أسباب عديدة تجعل معدلات البطالة وانواعها مرتفعة منها:

أ- ضعف القطاع الحكومي تشغيل وتوظيف العاطلين عن العمل، مع الزيادة المستمرة لعدد الداخلين لسوق العمل من عمالة ماهرة وغير ماهرة وخريجين جدد [١].

ب- محدودية القطاع الخاص وعدم قدرته على خلق فرص عمل كافية، فضلا عن القيود المباشرة وغير المباشر والإجراءات الروتينية التي تفرضها الحكومة على الاستثمار الخاص والاستثمارات الأجنبية والمشروعات الصغيرة، إضافة الى عدم وجود الاستقرار الأمني، وسيطرة الحكومة على كافة القطاعات الاقتصادية، وعدم وجود بنى تحتية، كل هذا حجم فعالية القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في خلق فرص العمل وتخفيف نسب البطالة [٢].

ت- عدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، لانخفاض جودة التعليم ونوعيته، وتوجه الغالبية العظمى من الطلبة الى التعليم الأكاديمي سعيا لإيجاد فرص عمل في القطاع العام، الذي يقدم حوافز وظيفية كالتأمين الصحي والاستقرار الوظيفي والمخصصات التقاعدية [٣].

ث- النمو الاقتصادي عديم التوظيف كقيام بعض الاقتصادات بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع عن طريق تكثيف استخدام رأس المال أكثر من تشغيل الايدي العاملة [٤].

ج- اهتمام الحكومة بالمشروعات الصناعية الكبيرة المعتمدة على التطور التكنولوجي، متجاهلة المشروعات الصغيرة الصناعية والزراعية والاسكانية التي لا تحتاج الى تطور تكنولوجي، وذات رأس مال بسيط، فضلا على انها مشروعات كثيفة العمل [٥].

٤- الإجراءات المهمة لتخفيف نسبة البطالة:

هناك إجراءات مهمة تعمل على تخفيف معدلات البطالة قد تكون مالية او اقتصادية او ادارية منها:

أ-تنمية ودعم العلاقات والتكاملات الاقتصادية، كحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول، مما يعمل حرية وحركة رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل البلد (تجربة الصين)، ودعم القطاع الخاص للقيام بالمشرعات الجديد التي تخلق فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل، فضلا عن تسهيل عملية انتقال العمالة بين البلدان التي تحتاج الى ايدي عاملة من البلدان الأخرى التي يوجد بها بطالة [١].

ب-تطوير المشروعات الصغيرة التي هي محور اهتمام الحكومات التي تهدف الى تخفيض نسب البطالة، اذ تتميز هذه المشروعات بسهولة اقامتها في الأماكن التي يصعب فيها إقامة مشروعات متوسطة وكبيرة، بسبب قلة رأس مالها ولا تحتاج الى إدارة وسهولة نقل وتسويق منتجاتها، كثيفة العمل، فضلا عن انها توفر سلع وخدمات كمواد أولية للمشروعات الكبيرة والمتوسطة (سلع إنتاجية) وسلع وخدمات لطبقات المجتمع الفقيرة (سلع استهلاكية) [٢].

ت-تغيرات على البنية الهيكلية للاقتصاد ولان البطالة مرتبطة بالاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وادارته، فأي تغير فيه لابد ان يهدف الى خلق فرص عمل بنسبة أكبر من الزيادة السكانية [٣].

ث-وضع الخطط العلاجية، وذلك لتخفيض نسب البطالة، كدعم القطاع الخاص، وتمويل المشروعات الصغيرة، ومنح السلف والقروض للشباب العاطلين عن العمل، وتوزيع المنح على العوائل المتعففة، ومنح القروض للعوائل المنتجة (تجربة الصين)، وتسريح الموظفين من كبار السن على التقاعد، وتحسين البنى التحتية لدعم القاعدة الإنتاجية الاقتصادية، وملائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، وتطوير مهارات العاملين وفق خطط استراتيجية للتدريب، ودعم السلع التي تصنعها المشروعات الصغيرة من خلال فرض الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة التي تنافس السلع المحلية [٤].

ج-توفير وتعزيز مراكز التدريب المهني ومراكز التوظيف، ووضع قاعدة بيانات عن عدد العاطلين وفرص العمل المتوفرة لدى أصحاب العمل (تجربة المانيا) حتى لا تكون مشكلة البطالة الاحتكاكية [٥].

وما يهمنا هنا هو الإشارة الى الفئة العمرية الخطرة من الشباب (٣٠-١٥) سنة هم أكثر الفئات التي تتأخر قليلا قبل ان تصبح فئة نشطة اقتصاديا، ان مستوى النشاط بين الشباب منخفض قياسا بالفئات العمرية الأخرى من قوة العمل (٦٥-١٥) سنة، ويزداد

انخفاض النشاط الاقتصادي بين الاناث (٨٪)، قياسا بالذكور (٣٤٪) [١]. وبين هذه الفئة العمرية تزداد نسبة البطالة لتصل الى نحو ٥٠٪ [٢]، من حجم البطالة الكلية حسب إحصاء عام ٢٠١٥، وما يزيد المشكلة هو ان سوق العمل في العراق يدخله ٤٥٠ ألف شخص سنويا منهم خريجين جدد وبنسبة أكبر عمال ماهرين وغير ماهرين، وتنمو هذه الزيادة بمعدل يصل حوالي ٣.٢٪، وعكس ذلك فأن حجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو الانكماش بعد عام ٢٠١٤، باستبعاد الريع النفطي، كما ان النمو في التوظيف انخفض ايضا في القطاع الحكومي ٢٠١٥ بسبب نظام التقشف الذي فرضته الحكومة أيام الحرب على داعش، فضلا عن ان القطاع الخاص لم يأخذ أي فرصة نمو ولا دعم من قبل الحكومة[٣]. وهذا يؤكد بأن البطالة ارتفعت بنسب تراوحت بين (١.٥-١٪) كل عام، وذلك بسبب عدم قيام الدولة بتفعيل العمل بالمشروعات الصغيرة كما فعلت (اليابان والصين وألمانيا) [٤].

٥- معوقات المشروعات الصغيرة في العراق:

لقد اصاب المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق العديد من الاخفاقات في السنوات الماضية بصورة أدت في النهاية الى عجزه عن المساهمة في بناء قطاع صناعي وانتاجي قادر على خلق فرص العمل، مما ادى الى ارتفاع نسب الفقر والبطالة وتوجه الكثير من الخريجين وأصحاب الشهادات نحو التعيينات الحكومية بدلاً من بناء مشاريعهم الخاصة، مستهلكين بذلك معظم الايرادات المالية النفطية التي ارتفعت خلال السنوات السابقة دون استغلال هذه الإيرادات في ترميم البنى التحتية المحطمة وبناء واقع تنموي سليم، وترك الصناعات الوطنية التي كانت مهملة اصلاً تسحق تحت ضغط الإغراق السلعي للبضائع المستوردة التي اجتاحت السوق المحلية تحت عنوان الباب المفتوح مع غياب الدعم الحكومي لهذه المشاريع والمعامل وعدم الالتفات اليها، وبالرغم من اهمية المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان هذه المشروعات لم تحقق المساهمة المتوقعة منها حيث اعترضتها جملة من **المعوقات** يمكن ايجازها بما يلي [١]:

١-سيطرة السلع المستوردة والتي تكون في الغالب رخيصة ومن مناسئ رديئة على الأسواق المحلية مما عطلت الطاقة الإنتاجية المحلية مخلفة الكساد في انتاج العديد منها.

٢- عدم الاستقرار الامني في الفترات السابقة شجع على استهداف رجال الأعمال وبالخطف أو الاغتيال مما أدى إلى هروبهم مع رؤوس اموالهم خارج الدولة وأفقده لأهم مصدر من مصادر التمويل لتحريك النشاطات الاقتصادية.

٣- عدم وجود الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية مما ادى اغراق الأسواق المحلية بكل اصناف السلع الرديئة والمقلدة والرخيصة والتي يصعب منافستها من قبل المنتج المحلي.

٤-الغاء الدعم الحكومي بكل اشكاله والذي تفتقده المشاريع الصغيرة مما أدى الى فشل العديد منها وعدم قدرة الباقي على المنافسة.

٥-تردد المستثمر الأجنبي في الدخول الى الأسواق المحلية على الرغم من صدور قانون الاستثمار الذي من المفترض ان يخلق الأرضية المشجعة لهذه الشراكة.

٦- عدم وجود البنى التحتية مثل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والمنظومة الكهربائية التي تضررت بسبب الحروب المستمرة مما أدت الى عدم خلق أرضية مناسبة للمشرعات الصغيرة.

٧-السياسات الروتينية المعقدة فيما يتعلق بتسجيل الشركة أو المشروع الاستثماري والتي قد تصل إلى (١١) إجراء فضلاً عن تكاليف أخرى تحتاجها عملية تسجيل المشروع التجاري كتكلفة تحضير المستلزمات الأولية والأوراق المطلوبة وتكلفة الأجور اللازمة لفتح حساب مصرفي.

٨-ضعف التمويل من قبل المصارف، وقلة القروض الممنوحة.

إن معالجة هذه المعوقات من شأنها أن تدفع نحو تحقيق وبناء قطاع صناعي وانتاجي محلي قادر على منافسة السلع المستوردة فضلا عن خلق فرص العمل والحد من نسب البطالة والفقر ورفع مستوى دخل الفرد في المجتمع العراقي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وكسر الحاجز الريع الذي احاط الاقتصاد العراقي منذ عقود طويلة وما يمكن ان يمثله من خلق فرص حقيقية لتنويع مصادر الدخل القومي (التنويع الاقتصادي).

وبسبب الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة فان من الضرورة إيجاد بيئة مناسبة ومناخ عمل ملائم لهذه المشروعات من خلال الاتي [1]:

١- خفض معدلات الفائدة وخفض الضمانات المطلوبة من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة للحصول على القروض والعمل على منح القروض بضمان المشروع نفسه فقط دون ضمانات أخرى تعمل تعقيد وزيادة الإجراءات الروتينية وبالتالي فشل تلك المشروعات.

٢-غلق مظلة الباب المفتوح، والحد من الاستيراد المفرط والتفعيل الحقيقي لجهاز التقييس والسيطرة النوعية لمراقبة السلع الأجنبية للبلد لمنع استيراد المنتجات الرديئة او منخفضة الجودة والرخيصة.

٣-دور غرفة التجارة في العراق في دعم المشروعات الصغيرة ولاسيما الترويج والتسويق لمنتجاتها في السوق المحلية والدولية.

٤- خلق بيئة استثمارية مثالية تعمل على جذب رؤوس الأموال الخارجية وتحافظ على رؤوس الأموال الداخلية (او ما تبقى منها) من الهروب الى الخارج.

٥- تبسيط سياسات منح الإجازات للمشروعات الصغيرة ورفع العقبات وسلسلة المراجع الروتينية التي تسببت في فشل هذه المشروعات.

٦- رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي من هذه المشروعات ولاسيما الاهتمام بالتسويق والترويج التسويقي وإيجاد السبل الناجحة وإجراءات البحوث والدراسات التسويقية والترويجية.

٧- خلق الدعم المستمر للمشروعات الصغيرة من قبل المصارف الحكومية والتجارية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على خفض نسبة البطالة.

٨- دعم المنتجات المحلية ولاسيما منع استيراد السلع الاجنبية التي من الممكن تصنيعها داخلياً او فرض رسوم جمركية عالية على استيرادها السلع المحلية من المنافسة لها.

٩- إيجاد اجراءات اقتصادية ومالية وضريبية مناسبة منها الإعفاء التام للمشاريع الصغيرة من ضريبة الدخل لفترة مناسبة تسمح لهذه المشروعات القيام بنفسها وضمان نجاحها.

٦-مساهمة المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد اجمالي الناتج المحلي من المؤشرات الاقتصادية الأكثر شهرة لإعطاء صور ة واضحة واكثر واقعية عن توقعات المنظومة الاقتصادية، ويسهم في ربط مؤشرات معدلات التضخم ونسبة البطالة في الحصول على صورة اكثر واقعية عن النمو الاقتصادي في ذلك الاقتصاد، يمكن توضيح حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع القيمة المضافة الاجمالية لكل ما ينتجه الاقتصاد، ومن ثم تعديل بياناته وفق معدلات التضخم، أي في حالة ارتفاع الناتج المحلي بنسبة ٦٪ عن العام السابق في الوقت الذي سجلت فيه معدل التضخم ٢٪ خلال نفس المدة، لذا فأن الناتج المحلي الإجمالي يساوي (الناتج المحلي الإجمالي – معدل التضخم) أي الناتج المحلي الإجمالي قد حقق ارتفاعا نسبته ٤٪، من ملاحظتنا للجدول رقم (٤) مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت اعلى مساهمة لها في عام ٢٠٠٣ نسبة ٤.٦٪ وانخفضت تلك المساهمة بعد سقوط النظام أي بعد ٢٠٠٣ بحيث تراوحت تلك النسب

بين ٢.٢٪-٢.٩٪ وتعتبر هذه المساهمة ضعيفة وقليلة جدا قياسا بأهمية القطاع الصناعي بالنسبة للاقتصاد العراقي، ويرجع هذا الانخفاض بالمساهمة الى عدم اهتمام الحكومة بالقطاع الصناعي، الذي يعتبر في بعض البلدان العربية والأجنبية من القطاعات الحيوية والتي تعتمد عليها في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الدعم المادي والمالي والقوانين التي تدعم المشروعات الصناعية الصغيرة، كما في تجربة الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا التي سيتم شرحها في الموضوع القادم.

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١٩٨٨= ١٠٠ لسنوات مختارة من سنة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصناعات التحويلية	نسبة المساهمة ٪
٢٠٠٠	٤٢٣٥٨.٦	١٧٤٨.٣	٤.١
٢٠٠١	٤٣٣٣٥.١	١٩٠٩.٤	٤.٤
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤.٩	١٧٤٠.٤	٤.٣
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠.٤٢.٩	١٢٤٣.٩	٤.٦
٢٠٠٤	٤١٦٠٧.٨	٩٦٦.٦	٢.٣
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨.٨	٩٥٦	٢.٢
٢٠٠٦	٤٧٨٥١.٤	١٠٥٦.٤	٢.٢
٢٠٠٧	٤٨٥١٠.٦	١١٢٢.٤	٢.٣
٢٠٠٨	٥١٧١٦.٦	١١٦٧.٣	٢.٢
٢٠٠٩	٥٤٧٢٠.٨	١٥٨٧.٥	٢.٩

المصدر: ياسمين سعدون صليبي، المنشأة الصناعية الصغيرة الواقع والافاق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، بغداد ٢٠١٢.

وهنا ننصح بدعم المشروعات الصناعية الصغيرة من الناحية المادية والمالية والقانونية ووضع السياسات الاقتصادية العامة وفق خطط استراتيجية تسند تلك المشروعات الصغيرة.

٧-تجارب دول ناجحة في المشروعات الصغيرة (١):

قادت المشروعات الصغيرة دولً للتربع على قائمة الاقتصاد العالمي:

تعد تجارب الاقتصادات المتقدمة مميزة في قطاع المشروعات الصغيرة، ولعل اهمها تجارب في أمريكا وألمانيا، والصين والهند واليابان، وغيرهم من الدول التي استطاعت من جعل المشروعات الصغيرة مفتاحا للنمو الاقتصادي، وسنلقي الضوء على تجربتين خلال هذا البحث، وهما: أمريكا وألمانيا.

أ- امريكا ٥٠٪ من الناتج المحلي من المشروعات الصغيرة:

يعد الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد رأسمالي في العالم، إلا أن تجربته بالمشروعات الصغيرة تعطي دروسًا مهمة للدول التي تعمل على جعل قطاع المشروعات الصغيرة هو القاعدة الانتاجية لاقتصاداتها، إذ قدمت الدولة نموذجًا مهمًا في حماية هذه المشروعات ومساندتها حتى تتخطَّى كل العقبات التمويلية والتسويقية، حيث أصدرت في عام ١٩٥٣ قانونًا خاصًا تؤكد به دورها في الحفاظ على تكافؤ الفرص عن طريق حماية مصالح المشروعات الصغيرة، كما تمَّ تخصيص وكالة فيدرالية لمساعدة هذه المشروعات اطلق عليها (إس بي إيه) ،واستفادة حوالي ٢٠ مليون مشروع صغيرة مدة ٥٠ عامًا من دعم (إس بي إيه)، وساهمت في انتقال عدد من المشروعات الصغيرة إلى شركات كبرى مثلما حدث لشركات(آبل، إنتل، فيدرال إكسبريس، وكومباك، أمريكا أون لاين)، فيما تمكنت الوكالة خلال عقد التسعينيات من تعزيز ورفع معدل النموّ السنوي للمشروعات الصغيرة إلى ٣.٨٪، ووصل عدد المشروعات إلى أكثر من ٢٢ مليون مشروع غير زراعي، وتقوم بتوظيف حوالي ٥٣٪ من القوى العاملة، كما تحقق ٤٧٪ من المبيعات الكلية للولايات المتحدة، مساهمة بنسبة ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، تاركة النصف الآخر للمشروعات الكبيرة.

ولعبت (إس بي إيه) أيضا دورًا في دعم المشروعات، ولاسيما توفير متطوع أو مرشد من ذوي الخبرة لكلِّ مشروعٍ صغير وهنا نلاحظ الخطة بعد تنفيذها والاشراف عليها لابد متابعتها اذ عمدت الولايات المتحدة على وضع هذا المرشد او المتطوع لمتابعة العمل في المشروع الصغير ليتم نجاحه، إذ تملك الوكالة ما يقرب من ١٣ ألف متطوع في مختلف المجالات الاقتصادية، كما تنظِّم آلاف الندوات لرؤساء الشركات الصغيرة الحاليين أو المرشحين لهذا المنصب، بالإضافة إلى إنشاء مركز لتنمية المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجامعات، والقطاع الخاص، والحكومات المحلية. كذلك توفر الوكالة الفيدرالية جميع المعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة (قاعدة بيانات)، عن طريق مراكز معلومات توفر برامج كمبيوتر خاصة بإدارة الشركات، وقواعد بيانات عن أنواع المشروعات.

لم يتوقف دور الـ (إس بي إيه) عند التدريب وتوفير المعلومات فقط، بل إنها لعبت دورًا مهمًا في عملية تمويل المشروعات الصغيرة، وذلك إما من خلال أن تكون الضامن للقرض الذي يحصل عليه مشروع معين، لا سيَّما مع صعوبة حصول مشروع صغير على

قرض دون ضمان، وإما عن طريق منح قروض مباشرة للمشروعات الصغيرة، خاصةً تلك التي يديرها النساء، كما يتم التمويل المباشر لمشروعات في مناطق تعاني من مشكلات اقتصادية كالبطالة، أو كوارث طبيعية او أزمات مالية او اقتصادية.

وفي نقطة ربما تكون هي أكثر ما يميز التجربة الأمريكية، تدخل الحكومة الأمريكية كأحد المشترين لمنتجات هذه المشروعات (التسويق)، دعمًا لها، وذلك وفقًا لاتفاق مع (إس بي إيه)، فيما يخضع هذا الاتفاق الذي تنفذه الإدارات الأمريكية المختلفة لمراقبة من الكونجرس، لا سيما أن بعض الإدارات تتخطّى أحيانًا الاتفاق بإتاحة أكثر من ٢٠٪ من أسواقها للمشروعات الصغيرة، ولدى (إس بي إيه) مكتب يتعامل مع الإدارات الأمريكية المختلفة للدفاع عن مصالح المشروعات الصغيرة، ويخضع لرقابة الكونجرس، كما يعد المكتب تقريراً سنويًا حول أوضاع المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة (متابعة الخطة)، ونصائح لتحسين المناخ القانوني، والضريبي لهذه المشروعات وتخفيف القيود الإدارية عليها.

ب - ألمانيا ما بعد الحرب العالمية بالاعتماد على المشروعات الصغيرة

تعطي ألمانيا دائمًا دروسًا وعبر مستفادة لشركات ودول أخرى، في تجربتها مع الشركات الصغيرة (المشروعات الصغيرة)، إذ إنها تهيئ بيئة مناسبًا للشركات الصغيرة لصمودها في وجه الازمات الاقتصادية العالمية، وهو ما سوف نلقي عليه الضوء، توجد نحو ٣.٦ مليون شركة من الشركات الصغيرة بألمانيا يطلق عليها اسم (ميتلستاند)، تضم غالبية القوى العاملة في الدولة، وتتميز بنمو قوي وموظفين مخلصين لعملهم (عمال منتجين وليس مستهلكين).

أن بنك التنمية الألماني (كيه. إف. دبليو.) المعني بتمويل الشركات الصغيرة، يعد أحد أسرار نجاح التجربة في ألمانيا، ففي إطار خطة مارشال عقب الحرب العالمية الثانية، قدم البنك حتى يومنا هذا قروضًا تصل الى على ١.٣ تريليون يورو لأغراض تجارية واجتماعية مختلفة، كما استطاع تثبيت تكاليف الاقتراض لفترة أطول.

لا يتوقف النجاح الألماني على التمويل فقط، ففي أربعينات القرن العشرين كانت هناك ابتكارات أطلقت العنان للشركات صغيرة الحجم، من بينها مؤسسة فرانهوفر-جيسيلتشافت، والتي كانت تعمل من خلال شراكة بين الجامعات والشركات الصغيرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأبحاث العلمية، والتطبيقات العملية، وهو مما ادى الى نجاح ألمانيا.

رابعا -الاستنتاجات والتوصيات

أ-الاستنتاجات:

١- هناك اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، فمنهم من يحدده على أساس عدد العمال، ومنهم على أساس رأس المال المستثمر او على قيمة المبيعات السنوية، كل دولة تحدد حسب خصائصها وطبيعة اقتصادها أي معايير كمية ونوعية. اما المشروعات الصغيرة في العراق بأنها تلك المشروعات التي تشغل من (٩-١) عامل، وتستثمر اقل من مليون دينار عراقي

٢--تكمن أهمية المشروعات الصغيرة ودورها على المستوى الاقتصادي في زيادة الناتج المحلي، وخلق فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل من خريجين وعمال ماهرين وغير ماهرين، وتنمية المواهب، فضلا عن ان منتجات هذه المشروعات الصغيرة هي مواد ومنتجات لصناعات المشروعات الكبيرة، وتنمية وتطوير الأقاليم بهذه المشروعات الصغيرة، إضافة الى تنمية الصادرات وبناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد الوطني. اما على المستوى الاجتماعي فتكمن أهمية هذه المشروعات في رفع المستوى المعيشي للفقراء والحفاض على روح المبادرة، وتحقيق الترابط الاجتماعي عن طريق المشروعات العائلية.

٣- للمشروعات الصغيرة صفات تجعلها أكثر ملائمة للبيئة العراقية والدول النامية كانخفاض تكلفة رأس المال المستثمر مع ندرة رؤوس الأموال في هذه الدول فضلا على انها مشروعات كثيفة العمل.

٤-هناك اختلاف في انتشار المشروعات الصغيرة في مختلف محافظات العراق ولم توزع على أساس خطط استراتيجية ومستقبلية لتخفيف من نسب البطالة، فالمشروعات الصغيرة متمركزة في مدينة بغداد العاصمة الإدارية والتجارية بالمرتبة الأولى (١٢٥١٣) مشروع، وجاءت البصرة بالمرتبة الثانية في عدد المشروعات (٥٠٨٩) مشروع، اما بالمرتبة الثالثة فقد جاءت نينوى (٣٥٢٩)، اما في المحافظات ذات عدد السكان القليل فقد استنتجنا ان عدد المشروعات فيها قليل، ففي محافظة القادسية (١١٩١) مشروع، وذي قار (١٢٢٨) مشروع، اي ان هناك علاقة طردية بين عدد المشروعات والمشتغلين، وعدد المشروعات وعدد السكان، وهذا الاختلاف في عدد المشروعات بين المحافظات نتج عنه نسب البطالة المرتفعة في المحافظات ذات

المشروعات القليلة (عكس تجربة أمريكا وألمانيا) مما قلل قدرتها على خلق فرص العمل.

٥-ان طاقة المشروعات الصغيرة في تشغيل عدد العاملين في زيادة مستمرة لاستخدام قوة العمل، حيث تم تشغيل (٣٦٣٧٩) عاملا في عام ٢٠٠٥ واستمر بالتصاعد حتى عام ٢٠١٢ اذ بلغ (١٤٦٢١٠) عاملا مقارنة بعام ٢٠١١ مما يؤكد انخفاض نسبة البطالة بسبب ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة لان العلاقة طردية بين عدد المشروعات الصغيرة وعدد العاملين. اما سنة ٢٠١٣ انخفض فيها التشغيل بسبب انخفاض عدد المشروعات الصغيرة، بسبب الكساد الذي ضرب الاقتصاد والنزاعات السياسية وعدم الاستقرار الامني وانخفاض أسعار النفط.

٦-يوجد عدد من المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

أ-صعوبة التمويل لهذه المشروعات.

ب-ضعف الادخار لدى افراد المجتمع وسلوكهم الاستهلاكي غير الانتاجي.

ت-قيام المصارف بتقديم القروض الفردية الاستهلاكية على حساب تمويل المشروعات الصغيرة الإنتاجية.

ث- ضعف تدخل الدولة في الإدارة والتسويق والترويج، فضلا عن قلة الدعم المقدم، مما يصعب تسويق منتجاتها محليا وعالميا (عكس تجربة الولايات المتحدة).

ج- بسبب اقتصاد الباب المفتوح تعرضت منتجات المشروعات الصغيرة للمنافسة في السعر والنوعية والجودة، وذلك لقلة الرسوم المفروضة على الاستيرادات الأجنبية من السلع والخدمات، وغياب جهاز التقييس والسيطرة النوعية لمراقبة الضائع المستوردة.

٧- الاستفادة من تجارب الدول التي بدأت بالتطور والنمو والتنمية الاقتصادية من خلال دعم وتطوير المشروعات الصغيرة (تجربة الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا).

ب-التوصيات:

١-زرع روح المبادرة والعمل الحر بين افراد المجتمع ودعم إقامة مشروعاتهم الخاصة، فضلا عن تشجيع ودعم الافراد الذين لديهم أفكار خاصة (المشروع عبارة عن فكرة) وتدريبهم وتأهيلهم ليصبحوا أصحاب عمل ناجحين، وإقامة البنى التحتية التي تساعدهم على ذلك، وبما ان ثقافة العمل في القطاع العام هي السائدة بين العراقيين لذلك فأن ينبغي للأعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والتعليم (من

الابتدائية الى الدراسات العليا) ان تلعب دورا مهما في توعية الشباب خصوصا في توضيح دور واهمية المشروعات الخاصة والعمل الخاص والتوجه نحو الإنتاج وليس الاستهلاك .

٢-ان المشاريع الصغيرة لها أهمية في توفير فرص العمل والتشغيل وهذا ما تؤكده الدراسات المختلفة. ان الاقتصاد العراقي يعاني من الضعف الاقتصادي لأسباب متعددة، منها ضعف التنمية والتنوع الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي وذلك لاعتماده على الريع النفطي. وهنا ينبغي على الدولة ان تتجه الى تنمية المشروعات الصغيرة الخاصة ولاسيما إيجاد نوافذ استثمارية ودعم هذه المشروعات كتقديم المساعدات المالية، او القروض الميسرة، ومشاركة هذه المشروعات في معارض دولية لتشجيعها على الإنتاج، فضلا عن تشجيع ودعم المشروعات الزراعية لتوفر مستلزمات انتاجها في العراق ودعمها بالخبرات والموارد البشرية الماهرة، وفرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية التي تنافس المنتوج المحلي.

٣-تدخل الدولة بأنشاء قاعدة بيانات عن اعداد العاملين والعاطلين وارباب العمل، والعمالة الماهرة وغير الماهرة والخريجين الجدد اي بيانات عن عرض العمل والطلب عليه، حتى لا تكون هناك أي نوع من انواع البطالة الاتية (هيكلية، دورية، احتكاكية، موسمية، عمالة ناقصة، بطالة مقنعة، بطالة تكنولوجية)، من خلال (تدريب العاملين، دعم المشروعات الصغيرة، منح الإعانات والتعريف بفرص العمل، توفير فرص عمل أخرى كإيجاد زراعة محاصيل أخرى بعد انتهاء المحصول الذي يسبب بطالة موسمية، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، سحب العمالة الزائدة عن الإنتاج وتطوير مهارة العاملين وفق التطور التكنولوجي فضلا عن تنشيط مكاتب التوظيف في جميع محافظات العراق والاستفادة من انشاء قاعدة معلومات عن العاطلين.

٤- تحقيق نوع من التوازن المكاني للمشروعات الصغيرة في المحافظات والحد من تركزها في بغداد والبصرة ونينوى عن طريق ترحيل قسم من تلك الصناعات من أجل التخفيف من العبء المكاني الواقع على كاهل تلك المنطقة وبالتالي الإفادة من قربها لمصادر المواد الأولية، وطرق النقل والمواصلات القريبة على تلك المشروعات، الأمر الذي يسهم في تخفيض تكاليف النقل والإنتاج لتنافس السلع الأجنبية، وكذلك

الإفادة من الأراضي الشاغرة وبالتالي تحقيق التوازن المكاني المنشود بالتوجه نحو قيام الصناعة ضمن الأراضي المخصصة لها كذلك قيام المشروع وفقا للمحافظات التي فيها نسبة بطالة مرتفعة للتخفيف منها.

٥- ان الاقتصاد يستطيع ان ينمو في ظل مستويات بطالة عالية، وهنا لا يوظف الموارد الموجودة فيه بكفاءة عالية وتكون هناك موارد معطلة، وهذه المشكلة موجودة في البلدان المتقدمة والنامية الا ان البلدان المتقدمة تنتشر فيها البطالة الاحتكاكية والبطالة الدورية، اما في البلدان النامية فتوجد جميع أنواع البطالة. ان الاقتصادات في الدول النامية فيها عدد من العاطلين مرتفع، الا انه لا يوفر فرص عمل لقوة العمل المتاحة، ان مشكلة العراق في عدم الاستقرار وليس في التشغيل، التي اثرت على نمو القطاعات الاقتصادية وعلى النمو الاقتصادي، وبالتالي قلة فرص العمل، لذا قامت الحكومات السابقة بتخفيف نسب البطالة عن طريق التوظيف في القطاع العام من دون ارتفاع في الإنتاجية بسبب البطالة المقنعة، وهذا أدى بالحكومة الى زيادة الانفاق العام بدلا من توجه الحكومة نحو الانفاق الاستثماري على القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة ودعم الزراعة والصناعة والسياحة لتخفيف نسب البطالة، ولابد من تخفيف نسب من خلال إقامة ودعم المشروعات الصغيرة.

٦- تشريع القوانين التي تنظم وتدعم المشروعات الصغيرة التي تسهل عملية منح القروض، وإيجاد مؤسسة حكومية متخصصة (اس بي ايه) كتجربة أمريكا تعنى بتنمية الصادرات والاهتمام بالبحوث التسويقية والترويجية محليا ودوليا ووضع الخطط الاستراتيجية المستقبلية التي تتناسب مع ظروف البلد لتعزيز النمو الاقتصادي، ولاسيما استغلال كل الثروات الطبيعية والبشرية والتي تشكل المشروعات الصغيرة جزء مهم من هذه الخطط (تجربة المانيا). هناك إجراءات مهمة تعمل على تخفيف معدلات البطالة قد تكون مالية او اقتصادية او ادارية منها:

تنمية ودعم العلاقات والتكاملات الاقتصادية، كحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول، مما يعمل حرية وحركة رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل البلد (تجربة الصين)، ودعم القطاع الخاص للقيام بالمشرعات الجديد التي تخلق فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل، فضلا عن تسهيل عملية انتقال العمالة بين البلدان التي تحتاج الى ايدي عاملة من البلدان الأخرى التي يوجد بها بطالة. وتطوير المشروعات الصغيرة التي هي محور اهتمام الحكومات التي تهدف الى تخفيض نسب

البطالة، اذ تتميز هذه المشروعات بسهولة اقامتها في الأماكن التي يصعب فيها إقامة مشروعات متوسطة وكبيرة، بسبب قلة رأس مالها ولا تحتاج الى إدارة وسهولة نقل وتسويق منتجاتها، وهي مشروعات كثيفة العمل، فضلا عن انها توفر سلع وخدمات كمواد أولية للمشروعات الكبيرة والمتوسطة (سلع إنتاجية) وسلع وخدمات لطبقات المجتمع الفقيرة (سلع استهلاكية). ولان البطالة مرتبطة بالاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وادارته، فأي تغير فيه لابد ان يهدف الى خلق فرص عمل بنسبة أكبر من الزيادة السكانية.

ث-وضع الخطط العلاجية، وذلك لتخفيض نسب البطالة، كدعم القطاع الخاص، وتمويل المشروعات الصغيرة، ومنح السلف والقروض للشباب العاطلين عن العمل، وتوزيع المنح على العوائل المتعففة، ومنح القروض للعوائل المنتجة (تجربة الصين)، وتسريح الموظفين من كبار السن على التقاعد، وتحسين البنى التحتية لدعم القاعدة الإنتاجية الاقتصادية، وملائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، وتطوير مهارات العاملين وفق خطط استراتيجية للتدريب، ودعم السلع التي تصنعها المشروعات الصغيرة من خلال فرض الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة التي تنافس السلع المحلية. وتوفير وتعزيز مراكز التدريب المهني ومراكز التوظيف، ووضع قاعدة بيانات عن عدد العاطلين وفرص العمل المتوفرة لدى أصحاب العمل (تجربة المانيا) حتى لا تكون مشكلة البطالة الاحتكاكية.

هوامش البحث

(١) م. فريال مشرف عيدان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٨، العدد ١٦، ٢٠١٦، ص٢٨٦.

(٢) م. م علي وهيب عبد الله صالح، دور المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج الصناعي وانعكاسها لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦، ص١١.

(٣) د حسن عبد الكريم سلوم، دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية، ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص١٤.

(٤) د فضيلة سلمان داود، د صادق رشيد الشمري، التوجه الاستراتيجي للمصارف في احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية العدد ٩٤، ٢٠١٣، ص٤٣.

(5) 2- http://www.icfsme.com/ar.2016

a. Agwu, Mba Okechukwu,2014, Cletus Izunwanne Emeti, Issues, Challenges and Prospects of Small and Medium Scale Enterprises, European Journal of Sustainable Development, No.3, Rome, Italy.

b. زكية مقري يحياوي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كألية لمكافحة البطالة في الدول العربية، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بجامعة المسلية، الجزائر، الجزائر، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١، ص٢٢-٢٣.

c. على شنشول جمالي، سهيلة عبد الزهرة الجحيمي، دراسة تحليلية عن أسباب وتطور اثار البطالة في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط،٢٠١١ ، العدد ١٨، ص١٣-١٤.

d. ميرزا علي، عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني، تساؤلات الى وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٥./http://iraqieconomists.net/ar

(٦) د. ماهر حسن المحروق، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات العالمية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٨، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٢٠.

(٧) د. رشيد علية نعمة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية في البلاد العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤.

(٨) الاسكوا، قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من الإسكوا، نيويورك، ٢٠٠٢، ص٥.

(٩) د خالد وليد الطيب، خليل إبراهيم الرفاعي، المنشأة الصغيرة في الأردن، أهميتها والمعوقات التي تواجهها واساليب تمويلها، ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر،٢٠٠٦، ص١٥٦.

(١٠) د. جمال حسن عمرة، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٨، الجزائر،٢٠٠٦، ص٢٠.

(١١) د. جمال حسن عمرة، المصدر السابق نفسه، ص٢٢.

(١٢) د. احمد عمر الراوي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق أهميتها والمعوقات التي تواجهها، جامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص٥.

(١٣) م. علي وهيب عبد الله صالح، دور المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج الصناعي وانعكاسها لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦، ص٦.

(١٤) د. جمال حسن عمرة، المصدر السابق نفس، ص٢٦.

a. د. مراد فالح مراد، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١٤، ص٧.

b. د. عباس حميد يحيى، تكيف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محليا، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد ٣٦، كلية الرافدين، ٢٠١٥، ص١٢١.

(١٥) د. مراد فالح مراد، مصدر سابق، ص٩.

(١٦) ٠(١) د حافظ محمد عتب، تطوير مكاتب التشغيل واقسام التوجيه المهني ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الارشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، ١١-١٢/٧/٢٠٠٥، ص٥.

a. د. محمد جلال مراد، البطالة والسياسة الاقتصادية، جامعة العلوم السياسية السورية، دمشق، ٢٠٠٨، ص٢٠.

b. د. كريمة محمد كريم، سياسات التنمية الاقتصادية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٨.

c. د. فالح نغيمس مطر، البطالة في العراق- أسباب وانعكاسات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة ٧، العدد ١٩، ٢٠٠٩، ص٢.

d. رائد جواد كاظم الجناحي، اتجاهات سياسة التوظيف وانعكاساتها على سوق العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص١٦.

e. د. أسامة السيد عبد السميع. مشكلة البطالة في المجتمعات العربية-الاسباب، الاثار، الحلول-، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٢١.

(١٧) د. طارق الحاج إبراهيم، علم الاقتصاد ونظرياته، ط١، دار صفاء للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص١٥٤.

(١٨) د. محمود حسين الوادي، علم الاقتصاد، ط١، دار الميسرة للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص٢٩٧.

(١٩) فطمة تركي نعمة، مصدر سابق، ص٥٦.

(٢٠) د. غيداء صادق سلمان، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ٥، العدد ١٣، جامعة الانبار، ٢٠٠٧، ص١٠.
(٢١) رائد جواد كاظم الجناحي، مصدر سابق، ص١٧.
(٢٢) وزارة التخطيط، تحليل الوضع السكاني في العراق، التقرير الوطني الثاني، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ٢٠١٢، ص١١٥-ص١١٦.
(٢٣) د. ثائر محمد العاني، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فالية مبادرات القروض في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٥٨، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص١٣٥-ص١٣٨.
(٢٤) د. جليل كامل غيدان، التكاليف الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢١، جامعة الكوت، ٢٠١٧، ص٩٦-ص٩٨.
(٢٥) د. جليل كامل غيدان، نفس المصدر السابق، ص١١١.
(٢٦) د. زكية مقري يحياوي، مصدر سابق، ص٤٤.
(٢٧) د. ثائر محمد العاني، مصدر سابق، ص١٥٥.
a. (أنظر) د. ضياء احمد الناروز، المشروعات الصغيرة تجارب عالمية واهمال عربي غير مبرر، بحث مقدم الى قسم الاقتصاد بجامعة الازهر، القاهرة، ٢٠١٧، ص٥.

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر العربية**:

١- د. أسامة السيد عبد السميع. مشكلة البطالة في المجتمعات العربية (الأسباب، الاثار، الحلول)، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
٢- د. احمد عمر الراوي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق أهميتها والمعوقات التي تواجهها، جامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
٣- د. ثائر محمد العاني، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فالية مبادرات القروض في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٥٨، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٤ – د. جمال حسن عمرة، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٨، الجزائر،٢٠٠٦.
٥- الاسكوا، قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من الإسكوا، نيويورك.
٦-د. جليل كامل غيدان، التكاليف الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢١، جامعة الكوت، ٢٠١٧.

٧ -د. جلال شيخ العيد، قساس معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٩-٢٠١١)، مجلة الباحث، العدد ١١، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٢.
٨-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية (٢٠١٢-٢٠١٣) إحصاءات السكان والقوى العاملة.
٩-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشأة الصناعية الصغيرة للفترة (٢٠١٣-٢٠٠٥).
١٠-جمهورية العراق، وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ مديرية الإحصاء الصناعي.
١١-جمهورية العراق وزارة التخطيط، تحليل الوضع السكاني في العراق، التقرير الوطني الثاني، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ٢٠١٢.
١٢-د. حسن عبد الكريم سلوم، دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية، ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، ٢٠٠٦.
١٣- د. حافظ محمد عتب، تطوير مكاتب التشغيل واقسام التوجيه المهني ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الارشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، ١١-٢٠٠٥/٧/١٢
١٤-د. خالد وليد الطيب، خليل إبراهيم الرفاعي، المنشأة الصغيرة في الأردن، أهميتها والمعوقات التي تواجهها واساليب تمويلها، ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر،٢٠٠٦.
١٥- رائد جواد كاظم الجناحي، اتجاهات سياسة التوظيف وانعكاساتها على سوق العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٦.
١٦-د. رشيد علية نعمة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية في البلاد العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٧- زكية مقري يحياوي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كألية لمكافحة البطالة في الدول العربية، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بجامعة المسلية، الجزائر، الجزائر، ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١.
١٨-د. ضياء احمد النارزو، المشروعات الصغيرة تجارب عالمية واهمال عربي غير مبرر، بحث مقدم الى قسم الاقتصاد بجامعة الازهر، القاهرة، ٢٠١٧.

١٩- د. طارق الحاج إبراهيم، علم الاقتصاد ونظرياته، ط١، دار صفاء للنشر، عمان، ١٩٩٨.
٢٠- د. غيداء صادق سلمان، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ٥، العدد ١٣، جامعة الانبار، ٢٠٠٧.
٢١- م. علي وهيب عبد الله صالح، دور المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج الصناعي وانعكاسها لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦.
٢٢-على شنشول جمالي، سهيلة عبد الزهرة الجحيمي، دراسة تحليلية عن أسباب وتطور اثار البطالة في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ال عدد١٨، جامعة واسط،١٤،٢٠١١.
٢٣- د.عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد ٣، جامعة القاهرة، كلية التجارة، القاهرة، ٢٠٠٢.
٢٤-د. علي سنشول جمالي، سهيلة عبد الزهرة الجحيمي، دراسة تحليلية عن أسباب وتطور اثار البطالة في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ال عدد١٨، جامعة واسط ،٢٠١١.
٢٥-م. فريال مشرف عيدان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٨، العدد ١٦، ٢٠١٦.
٢٦-د فضيلة سلمان داود، د صادق رشيد الشمري، التوجه الاستراتيجي للمصارف في احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، العدد ٩٤، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.
٢٧ -د. مراد فالح مراد، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١٤.
٢٨ - فاطمة تركي نعمة، قياس إثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.
٢٩-د. فالح نغيمس مطر، البطالة في العراق- أسباب وانعكاسات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة ٧، العدد ١٩، ٢٠٠٩.
٣٠- د. كريمة محمد كريم، سياسات التنمية الاقتصادية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣١-د. محمود حسين الوادي، علم الاقتصاد، ط١، دار الميسرة للنشر، عمان، ٢٠١٠
٣٢- ميرزا علي، عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني، تساؤلات الى وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ./http://iraqieconomists.net/ar.٢٠١٥

٣٣- د ماهر حسن المحروق، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات العالمية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٨، الجزائر، ٢٠٠٦.
٣٤- د. محمد جلال مراد، البطالة والسياسة الاقتصادية، جامعة العلوم السياسية السورية، دمشق، ٢٠٠٨.
٣٥- د. ميرزا علي محمد عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني، تساؤلات الى وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٥.http://iraqieconomists.net/ar/.
٣٦-د. نزار سعيد العيسى، الاقتصاد الكلي، ط١، دار الحامد عمان، ٢٠٠٦.

- **مواقع الانترنت**

-السكان حسب الأمم المتحدة : org/ar.www.un
- http://www.icfsme.com/ar.2016
-. http://iraqieconomists.net/ar/

- **المصادر الأجنبية**:

1-MOFA. 2006, What Paper on Small and Medium Enterprises in Taiwan.
2-Agwu,Mba Okechukwu,2014,Cletus Izunwanne Emeti, Issues, Challenges and Prospects of Small and Medium Scale Enterprises, European Journal of Sustainable Development,No.3,Rome,Italy. Report, 2016, Iraq, Economy Profile 2016, Washington, The Inter nationa Bank for Reconstruction and Development.
3- Agwu,Mba Okechukwu,2014,Cletus Izunwanne emetic, Issues, Challenges and Prospects of Small and Medium Scale Enterprises, European Journal of Sustainable Development,No.3,Rome,Italy.